الشورى بين الالتزام الإداري و اليقين الإيماني

الأستاذة: زكية عقري

جامعة باتنة، الجزائر

الملخص:

إن مصادر التشريع الإسلامي الأساسية – متمثلةً في القرآن الكريم والسنة النبوية – مليئةٌ بالمبادئ والقيم والأُطُر والأسس التي تحكم أي فكر إداري متميز، لكن للأسف لم يتوقف أحد بشكل علمي لاستخراج هذه الكنوز، رغم تنوعها وشمولها، فالإدارة من العلوم الاجتماعية التي تتناول السلوك الإنساني. وفي هذا المقال نحاول الوقوف على مبدأ عظيم من مبادئ الإدارة والتنظيم، وركن ركين من أركان القيادة الفعّالة كما صورها القرآن الكريم، وهو مبدأ الشورى كمطلب وضرورة إدارية، وكقيمة إيمانية حقيقية تنشأ مع الفرد والجماعة في كل ممارساتهم الحياتية.

Abstract:

The fundamental sources of Islamic law - represented in the Koran and sunnah- are full of principles, values and concepts that govern all thoughts and administrative ideas, but unfortunately no one tried scientifically to extract these riches, despite their diversity.

In this article, we try to keep a key principle of management and organization and one of the important pillars of effective command as described by the Qur'an which is the principle of "Shura" as a requirement and an administrative necessity and also as an actual value of the faith that comes with the individual and the group in all their participles of life.

مقدّمة:

لقد أولى الإسلام اهتماما بالغا لموضوع القيادة، حيث حرص حرصا شديدا على تقييد هذه القيادة بما يجب أن تكون عليه من نمط وهو النمط التشاوري، باعتبار الأخذ بالشورى على كافة مستويات القيادة والأصعدة واجبًا شرعيًا، وليس مجرد تفضُّل من القادة على الأفراد، بل إنه أيضا حق قد كفله الله عز وجل لهؤلاء الأفراد، وهذا ما تناوله القرآن الكريم بشكل مباشر وغير مباشر في العديد من آياته، حيث دعت النصوص إلى ضرورة الأخذ بالشورى وضرورة تفعيلها في كل مناحي الحياة.

و ما يهمنا من عرض هذا الموضوع هو تصحيح و تغيير بعض الأفكار و الآراء حول ما يشاهد في الواقع السياسي و الإداري للمسلمين و الذي يوضح بجلاء ضيق آفاق الديمقراطية و الشورى و في كثير من الأحيان انعدامها ليس فقط على المستوى القيادي لكن أيضا بين أفراد المجتمع، و تكريس الممارسات الاستبدادية حتى يخيل للناظر أنها من عمق و أصالة الثقافة الإسلامية.

أولا: الشورى كمطلب إداري:

"التشاور و المشاورة و المشورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم: شرت العسل إذا اتخذته من موضعه و استخرجته منه، و الشورى الأمر الذي يُتشاور فيه[1] .

الشورى تطبق ما تؤكد عليه نظريات الإدارة من ضرورة إشراك العامل في الرأي وصنع و اتخاذ القرار في كل ما يتعلق بشئون المنظمة التي ينتمي إليها الموظف والعامل. فالإدارة الشورية تدفع الفرد العامل في التنظيم إلى العمل والمشاركة في مسئولية المنظمة الإدارية كما تجعل القياديين في المنظمة يلتزمون بهذا النمط والأسلوب من الإدارة، حيث أن المشاركة تتضمن المشاركة في الإدارة و بالتالي في عملية اتخاذ القرارات.

ويصور لنا دافيد إمري أن القيادة الديمقراطية تخلق الجو النفسي الذي يحفز العاملين على بذل أقصى جهدهم لتحقيق أعلى مستوى للإنتاج [2] كما كشفت الدراسات التي قام بها ماكجريجور أن مؤتمرات حل المشاكل التي يقوم بها القادة تستهدف التشاور و تبادل الآراء حول المشكلات المعروضة، و تقديم الاقتراحات حول حلها [3].

وقد بات أنموذج الإدارة التشاركية حقيقة مفروضة على واقع المنظمات إذا أرادت الانتصار في المجالات المختلفة، وتتمثل القيادة التشاركية في إقامة العلاقات الإنسانية الطيبة بين القائد والعاملين معه واحتوائهم عاطفياً وتحسيسهم بأهميتهم وموقعهم من قلب القائد ورعايته، وبهذا يمنع من وجود أفراد يسبحون خارج فضاء المنظمة وإن وجد منهم فإن أسلوبه الحكيم هذا من شأنه أن يحتويهم ويرجعهم إلى الأجواء، إن"مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الإدارية وبحث مشكلات العمل ومعالجتها و وضع الحلول الناجحة لها بروح جماعية متوحدة تعد من أبرز عوامل نجاح القيادة والتأثير على الأفراد وحفظ تماسك المنظمة وتحقيق أهدافها [4].

كما أن الشورى تقدم وسيلة فعالة للتغلب على الصراعات التي تثور داخل المنظمات الإدارية بإشراك كافة العاملين فيها في اتخاذ القرار.

ثانيا: الشورى في الإسلام:

للشورى مكانة خاصة في الإسلام في كل شئون الحياة، وبلغ من اهتمام الإسلام بالشورى أن أصبحت ركناً من أركان الإدارة وكيف لا وقد استشار النبي ﷺ- وهو المعصوم - أصحابه وقال لأبي بكر وعمر لو اجتمعتما على رأي ما خالفتكما وورد عنه ﷺ أنه قال " من أراد أمراً فشاور فيه وقضى هدي لأرشد الأمور [5]، و عن الحسن "ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم" [6].

وقد كان اهتمام النبي عليه السلام بالشورى مبني على التوجيه الإلهي حيث قال تعالى: **(واستغفر لهم وشاورهم في الأمر)**، ومدح الله تعالى عباده

المؤمنين بأنهم **(أمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)**، والشورى تعني استطلاع الرأي في كل ما يهم الجماعة فالشورى فريضة من فرائض الإسلام و لا تقتصر على المجال السياسي وحسب، و النص أمرهم شورى بينهم نص مكي، أي قبل قيام الدولة، فهو طابع أعم من طابع الدولة في حياة المسلمين فهو طابع الجماعة الإسلامية في كل حالاتها، إنه طابع ذاتي للحياة الإسلامية وسمة مميزة للجماعة المختارة لقيادة البشرية وهي من ألزم صفات القيادة.

و سنبدأ بتحليل هذه الآيات لنكتشف عمق و أصالة النمط القيادي التشاوري في الثقافة الإسلامية.

1. قال تعالى: **(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فإذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (آل عمران: 159).**

يؤكد القرآن على مبدأ الشورى كأحد الأسس المهمة التي يجب أن يُبنى عليها أي تنظيم، فقد أمر الله تعالى الرسول كقائد للأمة أن يتشاور مع المؤمنين عندما قال: **(وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ)**، حيث تبين الآية بوضوح مقومات القيادة الناجحة ونمطها في الإسلام، و لكي يتضح موضوع الشورى في الإسلام بشكل كبير، علينا أن نمضي مع الآية من أولها إلى آخرها حتى نتعرف على كافة المقومات المتكاملة لتكوين النمط القيادي الفعال كما يصوره القرآن.

فمقومات القيادة حسب الآية تتضح في اللين و البعد عن الفظاظة و غلظة القلب، العفو عنهم و الاستغفار لهم، الشورى و التوكل على الله بعد العزم على الأمر. وبالنظر إلى الظروف التي نزلت فيها هذه الآية(غزوة أحد) فإننا نرى إلى أي درجة يقرر القرآن أصالة مبدأ الشورى لكل قيادة مهما كانت الظروف المصاحبة لها، ومهما كانت النتائج المترتبة عليها.

لقد جاء هذا النص عقب وقوع نتائج للشورى تبدو في ظاهرها خطيرة مريرة، فقد كان من جرائها ظاهريا وقوع خلل في وحدة الصف المسلم، ولقد كان من حق القيادة النبوية أن تنبذ مبدأ الشورى كله بعد المعركة، أمام ما أحدثته من انقسام في الصفوف في أحرج الظروف، وأمام النتائج المريرة التي انتهت إليها المعركة، ولكن يأتي التوجيه الرباني إلى الرسول ﷺ يأمره أمرًا حاسمًا قاطعًا بالشورى، ذلك أن " الإسلام كان ينشئ أمة، ويربيها، ويعدها لقيادة البشرية، وكان الله يعلم أن خير وسيلة لتربية الأمة وإعدادها للقيادة الرشيدة أن تُربى بالشورى، وأن تدرب على حمل التبعة، وأن تخطئ لتعرف كيف تصحح خطأها، وكيف تحمل تبعات رأيها وتصرفها، فهي لا تتعلم الصواب إلا إذا زاولت الخطأ، والخسائر لا تهم إذا كانت الحصيلة هي إنشاء الأمة المدربة، المدركة، المقدرة للتبعة"(7).

فكل ما سبق ليس إلا تمهيدا لتطبيق مبدأ الشورى و لإيجاد مناخ إيجابي لممارستها ممارسة فعلية حقيقية وليست شكلية. فلا يمكن أن يكون هناك شورى حقيقية في ظل الشدة، والقسوة، والفظاظة والغلظة. و عليه يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- إن الشورى كما وضحت الآية ليست مبدأ مستقل بذاته، لكنها ترتبط بالقيادة و اتخاذ القرارات، فكلما توفرت المقومات السابقة الذكر في القائد كلما آتت الشورى ثمارها و خرجت بقرارات سليمة.

"تعتبر الشورى مبدأ أصيلاً من مبادئ القيادة، لا يجب أن تتخلى عنها في أي وقت، ولا تحت أي ظرف، ولا بأي حجة من الحجج" (8).

- يقرر هذا النص أن نظام الإسلام لا يقوم إلا على هذا المبدأ الأساسي و هو الشورى، و لا بد من مزاولته في أخطر الشئون، ومهما تكن النتائج، ومهما تكن الخسائر.

- إن حقيقة الشورى هي تقليب أوجه الرأي، واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروضة، فإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد انتهى دور الشورى، وجاء دور التنفيذ في عزم وحسم، وفي توكل على الله.
- أما عن كيفية وأسلوب أو شكل الشورى و الوسيلة التي تتحقق بها، فإن ذلك مما لم تتعرض له الآية، وتركته بهذه الصورة المرنة، إن هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية، في الزمان والمكان، فهذه أمور قابلة للتحوير والتطوير، وفق أوضاع الأمة وملابسات حياتها، وركَّزت الآية على ضرورة الالتزام بالمبدأ، وهذه المرونة هي أحد خصائص شريعتنا العظيمة، فالمهم هو الالتزام بتطبيق المبدأ بالكيفية السابق توضيحها، أما التفاصيل فإنها – بلا شك – سوف تختلف باختلاف الزمان والمكان، كما أنها سوف تختلف باختلاف المستوى الإداري ونطاقه.
- إن نظام الشورى يضع اللبنات الأساسية لحالة التوازن السياسي بين الحاكم والمحكوم وبالتالي يضمن تطبيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

فالشورى هي إحدى صور المشاركة و فتح المجال للكفاءات و تشجيع المبادرات الإيجابية للوصول إلى القرارات السليمة، حيث أنها "الضمان القرآني حتى لا يتبع الرئيس هواه، علاوة على ما فيها من مغانم تعين الحاكم على أداء مهمته، لذلك كان رجاء موسى عليه السلام إلى الله، **(وَٱجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، ٱشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِيۤ أَمْرِي) (طه، 29...32)**"[9].

1. قال تعالى: **(فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ(36) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (37) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ**

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (38) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ(39)) (الشورى: 36...39)

لقد علّق سيد قطب على الآية بقوله: "مع أنها نزلت قبل قيام الدولة الإسلامية في المدينة، فإننا نجد فيها أنها من صفة هذه الجماعة المسلمة مما يوحي بأن وضع الشورى أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن تكون نظاما سياسيا للدولة، فهو طابع أساسي للجماعة كلها يقوم عليها أمرها [10]. و الجماعة التي تنشأ على الشورى و تتربى في ظلالها تثور على كل أنواع الاستبداد و التفرد بالرأي.

و هذه الآية تقف عند حدود الوصف الذي يمدح - كما هو واضح – "و لا تتجاوزه إلى الأمر بالتكليف...و الوقوف عند حد الوصف هو الأمر الذي يتناسب و ظروف المجتمع الإسلامي آنذاك [11].

فالشورى من أمور التشريع، في حين أن المجتمع الاسلامي في ذلك الوقت لم تكتمل فيه مقومات المجتمع، و لذلك ورد أمر التكليف في سورة آل عمران في الآية السابقة، أين أصبحت الشورى من القواعد التي يجب أن يمارس بها العمل في المجتمع المدني.

و الدارس للقرآن الكريم يجد مدرسته التربوية العظيمة القائمة على حرب الطغيان والاستكبار، وقد ذكر القرآن الكريم طغيان فرعون وسبب طغيانه، وأن الشعب الذي رضي بالظلم واستكان للطاغية جدير بأن يذوق أشد العذاب، قال تعالى: **(قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ) (الأعراف: 127)**.

وقد صوّر القرآن الكريم طغيان الحاكم المستبد بفرعون ليجنّد الأمة ويوجهها كيف تقاوم الفراعنة والحكام المستبدين، وكيف تدافع عن شرفها وكرامتها، لأن فرعون كان أشد الطغاة طغيانًا وأكبرهم غرورًا

وأكثرهم استهانة بقومه. وسجل القرآن كلمته لقومه(**أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى**) **(النازعات: 24).**

ووراء طغيان الطاغية شعب جبان يزيّن للحاكم طغيانه خوفًا وطمعًا. وهذا ما نبّه القرآن الكريم إليه بقوله: **(فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ)(الزخرف: 54)**، فوصف الله تعالى قوم فرعون بهوان الشخصية، وتفاهة العقل والخروج عن كل مكرمة، لأن الأمة التي تترك الظالم وبطانته وأعوانه يعيثون في الأرض فسادًا لا تستحق الحياة، ولا يكون مصيرها إلا إلى الهلاك والزوال. وعليه يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

- الشورى طابع متأصل في الجماعة يقوم عليه أمرها، ثم يتسرب إلى الحكومة باعتبارها نتيجة طبيعية للجماعة.
- قرنت الآية بين الشورى و الصلاة و الإنفاق، مما يبين أنها قيمة من قيم الإسلام الراسخة و دعامة من دعائم الإيمان و صفة لازمة و محمودة من صفات الجماعة المسلمة.
- غرس هذه القيمة في نفوس الأفراد و تنشئتهم على ممارستها في كافة مناحي الحياة كواجب متأصل و حق طبيعي و واجب فعلي مع الآخرين، فيستخدمها كل صاحب مسئولية كنمط من أنماط التعامل القيادي و الإداري.
- و بما أن التنظيمات و المصانع و الشركات و الحكومات هي إفراز طبيعي للجماعة، فإن قيمة الشورى تتسرب آليا إليها، على اعتبار أن الفرد ينقل قيمه و خبراته إلى موقع عمله.

و المجتمع الشوري العادل لا يمكن إلا أن يفرز رئيسا و مديرا و حاكما عادلا، أما إن راودته نفسه على الاستبداد، فإنه لن يجد من يعينه أو يشجعه أو يؤيده، بل على العكس من ذلك سوف يجد مجتمعًا واعٍ بحقه في الشورى، ولن

يرضي أن يُسلب منه هذا الحق، ولا يقبل أن ينتظر الحاكم ليمنّ عليه به – إن شاء – أو ببعضه [12].

1. قال تعالى: (**قَالَتْ يٰأَيُّهَا ٱلْمَلأُ إِنِّيۤ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ، إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ، أَلاَّ تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ، قَالَتْ يٰأَيُّهَا ٱلْمَلأُ أَفْتُونِي فِيۤ أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْراً حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ، قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ، قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوۤاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ، وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ**) (النمل،29...35).

لقد سلك القرآن في توصيل المعاني إلى الناس مسالك متنوعة لبيان قيمة أسلوب التشاور و فعاليته، و من هذه الأساليب ما أخبر به من ممارسة عملية التشاور كانت قد سلكتها ملكة سبأ "بلقيس" في قصتها مع سيدنا سليمان و قد أفاد العرض القرآني أن الملكة على الرغم من كونها صاحبة السلطان و النفوذ فإنها لم تتسرع في إصدار الأوامر و اتخاذ القرارات، بل جمعت الملأ من قومها و عرضت عليهم الموضوع و طلبت منهم أن يمدوها بآرائهم و نصائحهم و اقتراحاتهم، و قد أفادت المحاورة أن الشورى سياسة ثابتة للملكة و ليست مسلكا عرضيا أو أمرا انفعاليا اقتضاه أمر خطير أو موقف معين و يدل على ذلك قولها "و ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون" [13].

فالشورى هي إحدى صور المشاركة و فتح المجال للكفاءات و تشجيع المبادرات الإيجابية للوصول إلى القرارات السليمة.

2. قال تعالى: (**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ**

بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (البقرة: 233).

إن الإسلام لا يدعو فقط إلى نمط قيادة تشاوري، وإنما يضع ضمان ومقومات ممارسته وتحقيقه على أفضل صورة وأكمل وجه، وذلك بتكريس المبدأ في جميع المستويات الاجتماعية، إذ يقول صاحب المنار "إذا كان القرآن يرشدنا إلى المشاورة في أدنى أعمال تربية الأولاد و لا يبيح لأحد والديه الاستبداد بذلك دون الآخر فهل يبيح لرجل واحد أن يستبد في الأمة كلها، و أمر تربيتها و إقامة العدل فيها أعسر و رحمة الأمراء و الملوك دون رحمة الوالدين بالولد و أنقص؟" [14].

فالأمر ليس مجرد اهتمام وتحبيذ من القرآن بالشورى، وإنما يبين أنها قيمة إيمانية، وحقيقية فعلية، تمثل أحد أشكال السلوك المفروض و أحد أشكال الاستجابة لله كما بينت الآية في سورة الشورى.

إذن فمبدأ الشورى و تبادل الرأي و المشاركة من جانب الأعضاء هو أحد المبادئ الإسلامية الخالدة لبناء العلاقات الاجتماعية على مستوى الجماعة أو مستوى التنظيم أو مستوى المجتمع المحلي أو العام، و ليست الشورى قاصرة على المستوى السياسي، "لكنه يمتد ليطبق داخل كل الجماعات الاجتماعية، و ليست الجماعة الأسرية استثناء من هذه القاعدة، و قد جاء ذلك صريحا في القرآن الكريم في مجال الحق في إبداء الرأي بشأن رضاع الأبناء و فطامهم، فليس من حق الرجل منفردا أو المرأة منفردة حق الاستئثار باتخاذ القرار دون الرجوع للطرف الآخر [15].

فمثل هذه التربية وتلك الممارسة للشورى في المجتمع المسلم بهذا المفهوم تجعل منها أمرًا عاديًا وليس استثناء، وتُشعر جميع أفراد المجتمع المسلم بأن كل منهم عليه واجب وهو أن يستشير، وله الحق وهو أن يستشار.و هذا يوضح إلى أي مدى يكون مبدأ الشورى -على الوجه الذي ذكرناه- من جملة أسباب صلاح الأرض، ففي الحديث "إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم أسخياءكم وأمركم

شورى بينكم فظهر الأرض/ خير لكم من بطنها وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأمركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها.

" وإذا لم تكن على ذلك الوجه كان إفسادها للدين والدنيا أكثر من إصلاحها. ويؤيد ما قلنا ما أخرجه الخطيب عن علي كرم الله تعالى وجهه قال: قلت يا رسول الله الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل فيه قرآن ولم يسمع منك فيه شيء قال: اجمعوا له العابد من أمتي واجعلوه بينكم شورى ولا تقضوه برأي واحد. وينبغي أن يكون المستشار عاقلاً كما ينبغي أن يكون عابداً، فقد أخرج الخطيب أيضاً عن أبـي هريرة مرفوعاً "استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا [16].

إذن فالشورى بوصفها نظاما مأمورا بإتباعه في كافة الظواهر الاجتماعية سواء كانت دينية أو أسرية، أو قضائية أو سياسية أو اقتصادية أو في كل القضايا المطروحة و المتوقعة، هي أسلوب يتصف بالعموم و الشمول و الثبات من حيث الصلاحية لكل مجتمع في أي زمان و مكان، "فهي أصل من أصول النظام و مبدأ من مبادئ العدل، و ما الدعوة إلى تطبيقها في كل الظواهر الاجتماعية مهما تنوعت وظائفها إلا دليل على أن القواعد القرآنية صالحة في كل زمان و مكان، و هي مظهر من مظاهر الرقي و الاستمرار، بينما التفرد بالرأي و الاستبداد الفكري و انعدام التشاور بالإضافة إلى ما يؤدي إليه من انفصام في الجسد الحضاري هو من مؤشرات الانحطاط [17].

و ننتهي من كل ما تقد م إلى تقرير النتائج التالية:

- أن مبدأ الشورى من المبادئ التي مدحها القرآن الكريم في مكة و أمر بالعمل بها وممارستها في الحياة العامة في المدينة، و ذلك لتوفر و اكتمال مقومات المجتمع.
- أن الشورى تكون في الأمور التي لم يرد فيها نص واضح قطعي الدلالة و وارد مورد التكليف، لأن الأمر الذي يجيء من الخالق هو الأنسب و الأفضل.

- و بالتالي فإن التشريعات التي تصدر في هذه الأمور هي متغيرة بتغير الظروف و الأحوال.

"أن الشورى تكون لولاة الأمور-ليس الأمراء و السلاطين- وهم القادرون على استنباط الرأي و استخراجه حين يستاشارون [18].

- و قد ثبت عن الرسول أنه كان يشاور الصحابة من ذوي التجربة و الخبرة.
- أما عن أسلوب الشورى فهي متروكة للجماعة بما يوافق أسلوب حياتها و استعداداتها و تفوقها العلمي و الحضاري.
- إذن الشورى، في الفكر السياسى الإسلامى، هي فلسفة نظام الحكم .. والاجتماع.. والأسرة .. لأنها تعني إدارة أمر الاجتماع الإنسانى، الخاص والعام.

ثالثا: بين الشورى و الديمقراطية:

بقي أن نشير إلى الفرق بين الديمقراطية و الشورى و هل الديمقراطية هي الشكل الأنسب لممارسة هذا المبدأ في المؤسسات الحديثة؟

الديمقراطية هي نظام سياسي – اجتماعي – غربي النشأة.. عرفته الحضارة الغربية في حقبتها اليونانية.. وطورته نهضتها الحديثة والمعاصرة، "وهو يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة فى صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وذلك استنادا إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية.. فالسلطة في النظام الديمقراطي، هي للشعب، بواسطة الشعب، لتحقيق سيادة الشعب ومقاصده ومصالحه [19].

إنّ واقع الديمقراطية "هو حكم الشعب، الذي يقابل حكم الله حتماً، و لقد كان حكم الشعب في الفلسفة الديمقراطية، هو مقابل حكم الله، هذا هو واقعها وهذا هو ما يؤكده السياق التاريخي والإجرائي لها حتى يومنا هذا" [20].

أما الشوري- فيما سبق توضيحه- تأتي بعد تحكيم شرع الله و لا يتم تنفيذ الشوري إلا بعد عرضها مرة أخرى على شرع الله، أما الديمقراطية فهي رأي الشعب والشعب قد يكون على شر عظيم مثل أقوام الأنبياء جميعا. كما أن الرأي في الشورى يؤخذ من الجهة المتعلق بها، كأصحاب الاختصاص والخبرات فيما هو مرتبط بالأمور العلمية والتقنية والفنية وفي الإدارة والتصميم، كما ثبت عن النبي ﷺ.

إن الجزئية التى تفترق فيها الشورى الإسلامية عن الديمقراطية الغربية تتمثل في الاختلاف حول السيادة في التشريع. فالديمقراطية تجعل "السيادة" فى التشريع ابتداء للشعب والأمة.. إما صراحة .. وإما في صورة ما سماه بعض مفكريها "بالقانون "الطبيعى"، الذي يمثل بنظرهم أصول الفطرة الإنسانية."فالسيادة"، وكذلك "السلطة" في الديمقراطية هي للإنسان - الأمة والشعب.. أما في الشورى الإسلامية، فإن "السيادة" في التشريع ابتداء، هي لله، سبحانه وتعالى، تجسدت في "الشريعة" التي هي في حقيقتها وضع إلهي وليست إفرازا بشريا ولا طبيعيا.

واستناداً إلى ما سبق، نجد أنّ الديمقراطية تتناقض مع جوهر الإسلام، الذي يحصر التشريع بالله تعالى، حيث يقول: "إن الحُكمُ إلا لله".يرد التمايز بين الشورى والديمقراطية في المرجعية .. وفي الفلسفة .. وفي الحدود، وليس في الآليات، كما يرد التمايز في بعض المقاصد والغايات. فالشورى في الإسلام خاضعة للشريعة التي رسمت الحدود التي لا يجوز للشورى أن تتجاوزها فإذا صدر قرار من الأغلبية مخالفاً لمبادئ الشريعة فإنه سيكون باطلاً ديانة، والديمقراطية لا تعرف الحدود الثابتة، وحتى الحدود الثابتة التي كانت بالأمس خرقتها البرلمانات الأوروبية أخيراً.

و الفقه الاسلامي فصل بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، والواقع التاريخي للأمة الإسلامية يثبت أن الحكام لا يتدخلون في شؤون اجتهاد العلماء وشوراهم أو لا يستطيعون التدخل، لأن أمر الفقه والاجتهاد ليس من اختصاصهم، بينما نرى الحكام المستبدين اليوم يصدرون القوانين والمراسيم

ويطلبون من برلماناتهم التصديق عليها، و الدول الإسلامية وإن لم تمارس الشورى السياسية و لا حتى الإدارية و التنظيمية، لكنها لم تتجرأ على التشريع خارج نطاق الشريعة الإسلامية.

أما عن كيفية ممارسة الشورى، فهنا ننقل نصا للإمام الشيخ محمد عبده إذ يقول "و أهل كل بلد يعرفون من يوثق به عندهم، و يحترم رأيه فيهم...و يسهل على الرئيس أن يجمعهم للشورى إن شاء، و قد جرت الدول التي بنت سلطتها على أساس الشورى أن تعهد إلى الأمة بانتخاب من تثق بهم لوضع القوانين العامة... و لا يكون هذا الانتخاب شرعيا إلا إذا كان للأمة الاختيار التام في الانتخابات، بدون ضغط...و من تمام ذلك أن تعرف الأمة حقها في الانتخاب و الغرض منه، فإذا وقع انتخاب أحد بنفوذ كان باطلا شرعا" (21).

و ليس من الضروري أن يجمع أهل الرأي على رأي واحد، وإنما الرأي ما اتفقت عليه أكثرية المستشارين بعد تقليب وجوه الرأي ومناقشة المسألة المعروضة من كل وجوهها في ضوء ما سبق أن عرضناه من مبادئ، على أن تكون الأقلية التي لم يؤخذ برأيها أول من يسارع إلى تنفيذ رأي الأكثرية دون تعصب للرأي، وأن يتم تنفيذه بإخلاص باعتباره الرأي الذي وجب اتباعه، وليس للأقلية أن تناقش من جديد رأيا اجتاز دور المناقشة، أو تُشكك في رأي وُضع موضع التنفيذ.

و عليه فإن أهل الشورى يمكن أن يتحولوا إلى هيئة تشريعية بشرط أن يكونوا ممن يصلحون ثقافيا لإدارة شئون حياة المجتمع، و قادرين على إصدار التشريعات المطلوبة و التي توافق التشريعات الإلهية و ذلك لتحقيق الصالح العام.

رابعا: الشورى ومؤسساتها وإجراءاتها في العصر الحديث:

ومن الاجتهادات المشروعة في إعمال أحكام الشورى تكوين مجلس الشورى، وصلاحياته، ووظائفه، ونظام عمله."فقد طلب رَسول الله ﷺ من أهل بيعة العقبة الثانية أن يختاروا وكلاء عنهم فقال (أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيباً

يكونون على قومهم بمن فيهم)، فكان مجلس شورى لأنصار المدينة ثم لحق بهم المهاجرون.

أما صلاحيات مجلس الشورى فهي في عمومها الرقابة على شرعية (دستورية) النظم والقوانين والقرارات، علاوة على الرقابة على أداء الدولة وفق هذه المرجعيات [22].

ومن أطر الشورى الاستفتاء العام لاختيار الحاكم (الرئاسة) والبيعة له، علاوة على الدوائر والكليات الانتخابية لاختيار عضوية مجالس الشورى والقيادات العليا.ويحق أن يكون في عضوية مجالس الشورى كل وكيل عن الناس في إبداء الرأي، حيث أن أعضاء هذه المجالس محكومون في أنفسهم بالمرجعيات الشرعية من دستور وقانون خاصة إذا كان الدستور ينص على الحاكمية لله والسيادة للشعب يمارسها عبادة وطاعة لله.

أما الأطر المؤسسية التي تقتضي ممارسة الشورى فهي [23].

1- المجلس التشريعي الرقابي القومي مهما كان اسمه، ثم مجالس الولايات، وهذه هي المحالّ الأساسية للشورى في الشأن العام.
2- والمجالس التنفيذية من حيث التداول والنظر وتبادل الآراء يجب أنْ تكون محكومة بأدب الشورى ومنهجها.
3- مجالس الخبراء التي تجتمع - أو يجب أنْ يكون الشأن جمعها - للتداول حول أمر من أمور السياسات العامة صفته التخصص، ولكن آراء الخبراء وأهل الدراية فيه مختلفة، وهذه شورى علماء لا تلجأ إلى عدّ الأصوات، ولكنها تؤدي إلى التمهيد لتبني سياسة عامة في الدولة أو المجتمع.
4- المؤتمرات التي تُدْعى لشؤون التخطيط والسياسة.
5- الجمعيات، سياسية كانت أو اجتماعية، أحزاباً أو مؤسسات للنفع العام، أو تجمعات مفتوحة للراغبين من أهل فن معين، أو همّ مشترك.

ومما سبق يتضح أنّ هناك أطراً للشورى على الدولة إنشاؤها، و إعمارها بالعضوية بشكل منتظم، وإلزامها بالتشاور وأنْ يلتزم أولو الأمر من بعد بنشرها.

والشورى تستوجب وضع القواعد المنظَّمة لممارستها، وكذلك تبرز الحاجة إلى الأطر المؤسسية والإجرائية، التي تواكب متغيرات العصر وتحافظ على مقتضيات الأصل، وهي مما يدخل في دائرة الاجتهادات المشروعة التي تتصل بتطوير الوسائل نحو بلوغ الغايات.

ولا بُدّ من عناية بها. لأنّ تنظيم شكل ممارسة الشورى يضمن لها الفاعلية، وغياب هذا التنظيم قد يحولها إما إلى شورى صورية لا حقيقة لها، وإما إلى فوضى في الرأي لا غناء لها.

والتنظيم المقصود للشورى يرتكز على أنّ الإقرار بحقّ الفرد في الشورى يجب أنْ يقابله الالتزام بواجب الفرد في الالتزام أولاً بممارستها في محلها، وأخيراً بما تسفر عنه من رأي إنْ كان مخالفاً لما هو عليه من رأي.

و الحقيقة أن الدرس المستخلص من ممارسة الشورى هو العمل برأي الأكثرية و أنْ تتحمّل نتائج تبعة العمل واتخاذ القرار ولحسم التردد بعد اتخاذ القرار.

ويجيء الأمر بالتزام الشورى كمنهج مهما كانت النتائج .. والمراد تربية الأمة على الشورى.

الخاتمة:

إن جوهر الشورى في الإسلام هو أنه إطار يعنى بالبحث عن الحق و الحقيقة و الانصياع لهما، فالعامل المسلم كفرد مسلم منطلقه هو الحق و البحث عنه و الخضوع له و أداؤه و الدعوة إليه، و لذلك فقد يبدأ من نقطة القلة و ينتهي إلى قناعة الكثرة أو إجماعهم، و نتائج نظام الشورى في النظام الإسلامي هو الفكر و القناعة و الفهم الجماعي الذي يعين و يدعم القائد أو الرئيس و يأخذ بيد المرؤوس في تحقيق أهداف التنظيم و صلاح أمره فيجعل الأفراد داخله يدا واحدة و نسيجا قويا متماسكا.

إن الشورى مصطلح إسلامي يعتبر من اهتمامات الجماعة الإسلامية و في أي اتجاه يجري، حيث اتضح من الآيات السابقة أن الشورى يجب أن تكون نمطًا وطابعًا حقيقيًا يصبغ سلوك كل أفراد المجتمع المسلم، و أنها يجب أن تطبق في منظمة يسودها – ليس مجرد علاقات إنسانية – وإنما علاقات تقوم على ما هو أقوى من مجرد روابط العمل الإنسانية، وهي روابط التلاقي القلبي والتعاطف الوجداني، والرحمة والتراحم والحب والتعاون المتبادل بين جميع أفراده، كما أكدت عليه الآية(**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فإذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**) (**آل عمران: 159**)، ما يجعل الشورى قيمة إيمانية بل عقيدة راسخة و ليس مجرد طلب رأي أو فكرة أو مشاركة في اتخاذ قرار إداري أو سياسي.

❖ هوامش البحث:

(1) الأصفهاني الراغب، **المفردات في غريب القرآن**، مكتبة مصطفى نزار الباز، ج1، ص356.

(2) نواف كنعان، **القيادة الإدارية**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيخ، الأردن، 1999م، ص218.

(3) المرجع السابق، ص221.

(4) للإطلاع أكثر راجع: **قيس محمد العبيدي، التنظيم، المفهوم و النظريات و المبادئ**، الجامعة المفتوحة، الاسكندرية، 1997م، ص ص197، 198.

(5) الألوسي، روح المعاني، www.altafsir.com

(6) الخوارزمي أبو القاسم الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر،1426هـ، 2006م، ص472.

(7) الشورى في القرآن، forum.stop55.com

(8) www.almohamady. Com

(9) صلاح الفوال، **التصوير القرآني للمجتمع**، الأنساق و النظم الاجتماعية، ج1، دار الفكر العربي، بدون سنة، ص592.

(10) سيد قطب، **في ضلال القرآن**، دار الشروق، بيروت، ط12، 1406هـ، 1986م، م 5، ص3160.

(11) .محمد أحمد خلف الله، **مفاهيم قرآنية**، عالم المعرفة، 1990، ص74.

(12) www.almohamady. Com

(13) محمد التومي، **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم**، مرجع سبق ذكره، ص ص410،411

(14) رشيد رضا محمد، **تفسير المنار**، دار الفكر، بيروت، ط1، 1427هـ، 2007م، ج2، ص287.

(15) نبيل السمالوطي ، **بناء المجتمع الإسلامي و نظمه، دراسة في علم الاجتماع الإسلامي**، دار الشروق، ط2، 1988م، ص86.

(16) الألوسي، مرجع سابق.

(17) محمد التومي، مرجع سبق ذكره، ص417.

(18) محمد أحمد خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص78.

(19) أنظر موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981.

(20) حسن الحسن، عن الشورى و الديمقراطية، www.tawhed.ws

(21) محمد أحمد خاف الله، مرجع سابق، ص89.

(22) أحمد علي الإمام، **الشورى و المؤسسات التشريعية الحديثة**، بحث مقدم للدورة السادسة عشرة للمجلس، اسطنبول، جمادى الآخرة 1427هـ، يوليو2006م، ص4.

(23) المرجع السابق، ص9.